التمييز بين الأوروبيين والجزائريين بالبلديات المختلطة خلال القرن 19 في التمثيل والخدمات العامة

discrimination between Europeans and Algerians in mixed municipalities during the 19th century in representation and public services

1– د. عثمان زقب*، جامعة الشهيد حمّه لخضر (الجزائر)

atmane-zegueb@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام: 2021/08/13 تاريخ القبول: 2020/12/23 تاريخ النشر: 2021/12/31

ملخص:

كرّست سياسة التمييز بين العناصر الأوروبية والجزائرية خلال الحقبة الفرنسية بالجزائر فوارق كبيرة بين هاذين الطرفين، فهي نتيجة سياسة استعمارية محدّدة خلال الاحتلال الفرنسي للجزائر. هذه الفوارق شملت معظم المجالات: السياسية، التشريعية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.

لقد نتج عن سياسات مجالس البلديات المختلطة بالخصوص ،والمدعومة من طرف إدارة الاحتلال الفرنسي وتشريعاتها غير العادلة، آثارا وخيمة على الجزائريين، من خلال إضعاف تمثيلهم ومساهمتهم في تسييرها، بل وتهميشهم مقارنة بالعنصر الأوروبي في مختلف الخدمات العامة.

كلمات مفتاحية: التمييز، المستوطنين، الجزائريين، البلديات ، الخدمات.

*- المؤلف المرسل

Abstract:

The policy of distinguishing between European and Algerian elements during the French era established in Algeria great differences between these two parties, as it is the result of a specific colonial policy during the French occupation of Algeria. These differences included most of the fields: political, legislative, economic, social and cultural.

The policies of the mixed municipal councils in particular, supported by the French occupation administration and its unjust legislation, have had dire effects on the Algerians, by weakening their representation and contribution to its management, and even marginalizing them compared to the European element in various public services.

Keywords: discrimination; settlers; Algerians; municipalities; Services.

مقدمة:

إن التمييز بين الجزائريين المسلمين والعناصر الفرنسية والأوروبية في الجزائر، قد ارتبط في الواقع ببداية الاحتلال الفرنسي، فلم يكن للجزائريين المسلمين حظ في إدارة شؤون المستعمرة على الرغم من الكتلة السكانية الكبيرة التي يشكلونها؛ بالنظر لسياسة تهميشهم وإقصائهم من طرف الإدارة الاستعمارية

إن عدم المساواة في التمثيل مقارنة بالمعمرين في مجالس البلديات خاصة المختلطة والتي يتواجدون بها بكثرة؛ ليس جديدا، إذ تعترف به حتى التقارير الرسمية. كما أنّ هناك أيضا عدم عدالة في تمثيل السكان المسلمين في مجالسها، فرغم أنّ الفرنسيين يشكّلون أقليّة صغيرة في هذه البلديات لكن تمثيلهم أكبر من حجمهم في الواقع.

إن عدم منح المسلمين في الجزائر حقوق توازي ما يمنح للمعمرين، قد دافع عليه منظرين سياسيين وفقهاء قانون، بعدّة حجج واهية وعنصرية متعصبة. إن هذه الفوارق بين الجزائريين المسلمين والأوروبيين تظهر بقوة في جميع المجالات تقريبا، نتيجة السياسات الفرنسية التمييزية بين المستوطنين والجزائريين، كما تفضحه لغة الأرقام والإحصائيات والتقارير الصادرة عن مؤسسات الاحتلال الفرنسي نفسها، وهذا ما سأحاول توضيحه في هذه الدراسة.

تتمثل الإشكالية الرئيسية التي ارتكزت عليها هذه الدراسة عن مكانة دور وتمثيل الجزائريين في مجالس البلديات المختلطة، وكذا مظاهر التمييز بين المستوطنين الأوروبيين والمجتمع الجزائري المسلم؟

وضمن هذه الإشكالية الرئيسية تطرح التساؤلات الفرعية التالية: فيما تتمثل جدلية الصراع بين نظام الحكم العسكري والمدني في الجزائر خلال القرن 19؟ كيف تحولت البلديات المختلطة إلى أداة قمع وتعسف وتمييز؟ ما هي مكانة وتمثيل الجزائريين في هيكلها وسلطاتها؟ كيف عمّق سياسات البلديات المختلطة مظاهر التمييز في التمثيل والحقوق وكذا مختلف الأشغال والخدمات العامة بين الجزائريين المسلمين والمستوطنين الأوروبيين ؟.

أما المنهج المعتمد في هذه الدراسة، فيتمثل في المنهج التاريخي باعتماد الوصف والمقارنة والتحليل لمختلف المعطيات المترجمة لسياسة التمييز المنتهجة من طرف البلديات المختلطة بين الجزائريين المسلمين والأوروبيين.

أما أهداف هذه الدراسة فيمكن تحديدها في كشف سياسة التمييز المنتهجة من طرف البلديات المختلطة ودورها في تعميق الفجوة بينهما في الحقوق السياسية المرتبطة بالتمثيل وكذا في المسائل المرتبطة بالمنافع والامتيازات بينهما.

1-جدلية العسكري والمدني في الجزائر خلال القرن 19:

إن التمييز بين الجزائريين المسلمين والعنصر الفرنسي والأوروبي في الجزائر، قد ارتبط في الواقع ببداية الاحتلال الفرنسي. فمنذ يوم 22 جويلية 1834، وهو تاريخ مرسوم إلحاق الجزائر بفرنسا رسميا "بدأت سياسة التفرقة العنصرية تعمل ضد الجزائريين. وكانت مهمّة المشرّع الفرنسي تسير دائما على مبدأٍ منح الفرنسيين مجالا واسعا في القوانين المتعلّقة بإعلانهم حقوق الإنسان والمواطن، وأن يكون أبناء الجزائر بالنسبة إليهم مقام التابع المتبوع"[1].

في نهاية أربعينيات القرن التاسع عشر، عندما كانت عملية توسع الاحتلال الفرنسي شمال الجزائر مستمرة، هيمن حكم النظام العسكري، حيث كان الضباط العسكريين يديرون مختلف المناطق، في إطار ما يعرف بالمكاتب العربية، مع شساعة مساحة الأراضي العسكرية الخاضعة للقيادة. ضمن هذه الظروف ترى الباحثة كريستين موزار (Christine Mussard) بأنّ "وزن المستوطنين يؤكد نفسه ومعه الإرادة لتعزيز الاستيطان الأوروبي. وفقًا للاحتلال البشري، يتجسد الوجود الفرنسي من خلال فرض هياكل إدارية تقسم

[1] يحي بوعزيز، **السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830-1954)**، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 1991، ص131.

الإقليم وتنظمه بطريقة متمايزة. تشكل هذه الشبكات اختلافات في المجتمع على النمط الفرنسي، أعيد اختراعها في سياق استعماري"[1].

لاحقا صدر في 15 أفريل 1845 مرسوما يقضي بتأسيس حكم مدني بالجزائر، في المناطق التي تحتوي على نسبة كبيرة من المهاجرين الأوروبيين، كما تمّ استحداث ثلاثة مقاطعات هي الجزائر، وهران وقسنطينة، حيث تتوزع بها مناطق خاضعة للحكم العسكري وأخرى مختلطة. عمليا تمّ تطبيق هذا التنظيم الجديد بعد 1847. كما تقرّر من "الحكومة الفرنسية تطبيق نفس النظام السياسي والإداري الموجود في فرنسا". ليتم فيما بعد سنة 1862 استبدال نظام المقاطعات الإدارية بنظام العمالات وهو نفس النظام المعمول به في فرنسا[2].

يعتبر إنتاج التقسيمات الإقليمية الجديدة أمرًا ثابتًا في المشروع الاستعماري والإمبريالي على نطاق أوسع. الأشكال التي تم إنشاؤها مستوحاة مما هو موجود في المدينة، لكنها لم تكن نسخة متطابقة عنها. كان إنشائها نتيجة تشابك جدّ معقد ضمن تفكير امبريالي استغلالي، "يعد تعريف الأشكال المختلفة للبلديات جزءًا من إستراتيجية تم تطويرها بشكل خاص في ظل الإمبراطورية الثانية، في قلب الجدل بين المستعمرين وضباط المكاتب العربية، بما في ذلك التقسيم الإداري للفضاء في الاستجواب المتعلق بين الاستيعاب والارتباط. وبالتالي فإنّ الدائرة الانتخابية الناتجة هي أكثر بكثير من مجرد شبكة بسيطة: فهي تضع تقسيم الفضاء في قلب قضايا السلطة والمسؤولية عن هدف اجتماعي. وبالتالي فإن غرضها يضع المادية لبناء الإمبراطورية في المجال المكاني"[3].

كان لكل قسم من نظامي الحكم في الجزائر العسكري والمدني فئتين من الأراضي، منطقة مدنية ومنطقة قيادة. كما تنقسم الأراضي المدنية إلى مناطق مقسمة بدورها إلى بلديات كاملة السلطات وبلديات مختلطة". أما منطقة القيادة فكانت تتفرع إلى أقسام، وتقسيمات فرعية، ودوائر عسكرية، وبلديات

---

[1] Christine Mussard, "réinventer la commune? Genèse de la commune mixte, une structure administrative inédite dans l'Algérie coloniale", Centre d'histoire de Sciences Politique, **histoire @ politique**, 2015, n° 27, https://www.cairn.info/revue-histoire-politique-2015-3-page-93.htm, consulter le 25/10/2020, p1.

[2] عبد الله مقلاتي، **المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1954**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص 102.

[3] Christine Mussard, op.cit, pp1-2.

مختلطة وأهلية[1]. ويعد مرسوم 27 ديسمبر 1866 مبدأ النظام البلدي الذي يحكم الجزائر كلّها، وتبع ذلك إصدار مرسوم و18 أوت 1868[2].

لكي نعرف مدى التطور في مساحة منطقة السلطة المدنية في الجزائر علينا أن نستدعي لغة الإحصاءات؛ ففي سنة 1870 كانت في حدود 1.278.000 هكتار يشغلها 493.000 نسمة لتصبح في 1891 بمساحة قدرها 12.855.053 هكتار يسكنها 3.620.585 نسمة موزعة بين المسلمين والأوروبيين[3].

2-مظاهر الإجحاف في تمثيل الجزائريين بالبلديات المختلطة:

لا تدار في الجزائر البلديات المختلطة أو الأهلية من قبل مجلس بلدي ولكن من طرف لجنة بلدية[4]؛**فحسب** الكاتبة أوكلير أوبيرتين (Auclert Hubertine) فرغم أنّ العرب في البلديات المختلطة يشكّلون بالطبع عدد أكبر من الفرنسيين، إلا أن عضويتهم في اللّجنة البلدية؛ عوض أن تتم بالانتخاب مثل أقرانهم من الفرنسيين، إلا أنه "يتم تعيينهم من خلال المسير الإداري". كما سعت لاحقا لانتقاد دورهم وكفاءتهم وعدم تمثيلهم لأقرانهم وتكريسهم تبعية كاملة للمسير الإداري الذي عيّنهم حيث تقول: "**إنهم ليسوا إذا المدافعين عن السكان في الدواوير والذين يمثّلونهم. إنهم ببساطة "أغنام" والذي من خلال عددهم، يضمنون سلطة المسير الإداري في اللّجنة البلديّة. فالبرنوس الأحمر الذي يلفّهم يبدو غالبا ممنوحا للّذي يدفع لهم، من أن يكون للّذي يكون له الحق في حمله**"[5].

---

[1] Anonyme**, Note relative à l'Algérie (indigène, gouvernement...commerce),** imprimerie et librairie administratives et classiques Paul Dupont, Paris, 1891, p9.

[2] René Tilloy, **le régime municipale en Algérie étude sur l'organisation actuelle**, imprimerie administrative Gojosso, Alger, 1897, pp 3-5.

[3] أجرون شارل روبير ، **الجزائريون المسلمون وفرنسا(1871-1919)**، الجزء الأول، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص 305.

[4] Auguste Verrier, **Droit français: de la Circonscription et du nom des communes. Étude sur le titre 1er de la loi municipale du 5 avril 1884**. Thèse pour le doctorat soutenue le 19 juin 1893**,** publier**,** Faculté de Droit de Lyon, Typographie et lithographie E.Nicolas, Lyon, 1893**, 287.**

[5] Hubertine Auclert , **Les femmes arabes en Algérie**, imprimerie L.Sery, Issoudun, 1900, p12.

يتم دعوة رؤساء القبائل للحضور في مجالس الإدارة للبلديات المختلطة، "هم مجرد مساعدين لدى الإداريين حيث يتم تعيينهم من طرف السلطة العليا. هذه البلديات المختلطة لا تحتوي سوى على عدد قليل من الأوروبيين خاصة من الفرنسيين"[1].

من حيث التمثيل ففي الأراضي العسكرية ومناطق القيادة الجزائرية والمناطق الجنوبية؛ "تضم اللّجنة البلدية لكلّ بلدية مختلطة القائد الأعلى العسكري والرئيس، وفي حالة وجود مانع ينوبه رئيس مكتب الشؤون الأهلية. بالنسبة للنواب والأعضاء الفرنسيين ينتخبون من طرف المواطنين الفرنسيين ويعيّنون لمدّة أربع سنوات، بالإضافة إلى القيّاد ورؤساء القبائل المدرجة في دائرة البلدية هذا يتعلق بتمثيل المسلمين الجزائريين"[2].

إن هذه الإجراءات المرتبطة بقبول هذا التمثيل كانت بناء على مرسوم الحاكم العام الصادر في 20 ماي 1868 وكذا بموجب المرسوم المؤرخ في 24 نوفمبر 1871. ومنذ هذه الفترة تمّ الاحتفاظ به وتنظيمه من خلال جميع المراسيم التي تشكل البلديات المختلطة. يجدر بنا الإشارة هنا على أنّ ممثلي الجزائريين المسلمين لا يتم انتخابهم من أقرانهم؛ فماهم سوى وكلاء إداريين أو مساعدين من الأهالي المسلمين أو قادة قبليين، حيث يقدمون تقاريرهم إلى السلطات المدنية والعسكرية الذين هم بالأساس جزء من لجانها البلدية[3]. لذا يتساءل الباحث الفرنسي أوغيست فيريي (Auguste Verrier) "عما إذا كان يتعين على هذه اللجان البلدية في هذه الحالة إبداء رأيها في المشاريع"[4].

في الواقع ومن خلال لغة الأرقام يلاحظ عدم عدالة في تمثيل السكان في المجالس المنتخبة في البلديات المختلطة، فرغم أنّ الفرنسيين يشكّلون أقليّة صغيرة في هذه البلديات، لكن تمثيلهم أكبر من حجمهم في الواقع. نأخذ على سبيل المثال لا الحصر أمثلة من بعض البلديات المختلطة: ففي بلدية قطار العيش بمقاطعة قسنطينة، كان عدد الجزائريين 2353 نسمة مقارنة بضآلة عدد الفرنسيين 50 نسمة. أما بلدية دلّس المختلطة التابعة لمقاطعة الجزائر؛ فيقدّر عدد الجزائريين بها 12.779 نسمة مقارنة بعدد

[1] Ancier Pierre (Capitaine), **La Conscription des indigènes d'Algérie et l'organisation militaire de la France**, librairie militaire R.Chapilot et C[le], Paris, 1910, p37.

[2] Edcard Rouard de Card, **la représentation des indigènes musulmans dans les conseils de l'Algérie**, A.Pedone éditeur, Paris, 1909, p45.

[3] Ibid, pp45-46.

[4] Auguste Verrier, **op.cit, p 287.**

الفرنسيين المنخفض وقدره 1064 نسمة. في حين وصل عدد الجزائريين في بلدية تيزي وزو التابعة لمقاطعة الجزائر 27.866 نسمة في الوقت الذي كان فيه عدد الفرنسيين 1087 نسمة[1].

من خلال هذه الأرقام تبرز لنا أنّ الكتلة الفرنسية في هذه البلديات المختلطة، هي أقليّة تافهة بالنظر لعدد الجزائريين المسلمين، مع ذلك لا يمكنهم أن يرشحوا في المجلس البلدي لهذه البلديات المختلطة أكثر من 4/1 الممثلين فقط في المجلس البلدي. كما أنه ليس لهم الحق في أن يكون لهم دور في تعيين رئيس البلدية[2].

وتعليقا عن مكانة ودور المساعدين من الجزائريين المسلمين في تسيير مجالس البلديات كاملة الصلاحيات والمختلطة، تشير الكاتبة أوكلير أوبيرتين (Auclert Hubertine) في كلام مطوّل يحمل شيء من القسوة والسخرية، لكنّها تعبّر عن الواقع الحقيقي لتمثيلهم ومكانتهم في مداولات هذه البلديات حيث ترى بأنّ العرب الذين يشكّلون تقريبا مجموع السكان في المستعمرة، فهم 3.74 مليون نسمة من عدد اجمالي قدره 4.43 مليون نسمة يتكوّن منه سكان الجزائر " **ليسوا، وليسوا إلا سخرية ممثلين، في المجالس والتي هدفها الانشغال بمصالح الجزائر في البلديات كاملة الصّلاحيات، فالأهالي الذين يعيّنون مستشارين من جنسهم لا يتجاوزون ربع الفرنسيين المنتخبين. بالطبع فأغلبيّة الأوروبيين يتحالفون ضدّ الأقليّة الإفريقية. هؤلاء "المنبوذين"، "مستشاري المنبوذين"، ليس لهم الحق في انتخاب لا العمدة، ولا مساعدوه. نحن لسنا بحاجة للقول أنّهم لن يتمكّنوا من الدفاع بالعلاقات العامة عن مصالح هؤلاء في الهيئات المكوّنة".** كما أنّ هؤلاء الممثلين للأهالي المسلمين حسب زعم أوكلير أوبيرتين ؛ **لن يتوقفوا ضمن مطالبهم أيضا في مواجهة لا عدالة المنتصرين"**[3].

ضمن هذا التوجه يرى أوغيست فيريي (Auguste Verrier) بأنّ "قانون 5 أفريل 1884 هو القانون الوحيد المطبق على البلديات المكتملة وعلى جميع أجزاء أراضيها ، فإنه يقوض الامتيازات البلدية الممنوحة لهم بعدم الالتزام فقط بنصه. وتعديل تطبيقه مع مراعاة القواعد التي تحكم البلديات المختلطة والسكان الأصليين (..) فإن تشريعات البلديات المختلطة أو الأصلية يجب أن تُنحى جانبًا تمامًا، وأن يتم إجراء التعديلات بشكل غير مباشر على الإقليم من هذه البلديات، دون تنفيذ هذا التشريع. لكن هذا النظام،

[1] Anonyme, **comment organiser l'Afrique du nord, Articles du temps et de la revue indigène**, Articles du temps et de la revue indigène, imprimerie nouvelle, Thouars, 1912, p8.

[2] Ibid.

[3] Hubertine Auclert , **op.cit**, pp9-10.

ذو الطابع المطلق للغاية، يبدو لنا أنه يتحمل انتهاكا خطيرا لحقوق الإدارة على البلديات المختلطة أو الأهلية"[1].

لقد كتب أحد الأعيان الجزائريين رسالة إلى الإدارة الفرنسية؛ وهو المدعو علي بن عمّار بورمادي (Ali ben Omar Bourmady) ؛ انتقد فيها وضع الأهالي المسلمين الجزائريين مع أنّها تضمّنت عبارات استسلام وخضوع في بدايتها، قد يكون ذلك من باب الدبلوماسية مع الحاكم القوي في العرائض، ومما ورد فيها:"..الآن بما أنّ المعارك توقفت ما بيننا، نحن نعترف بأنّ الله سيّد مصيره للشعوب، منحكم الجزائر، ونحن ننحني من أعماق التقدير أمام هذا القرار الإلهي(..) نحن نقبل هيمنتكم، وهذا القبول يفرض علينا السّير معكم. أنتم أجهزة الجيش؛ نحن الحارس الخلفي، نقاسمكم مصيركم، سعداء عندما تكونوا منتصرين، بؤساء عندما تكونوا مستسلمون أنتم كبارنا منذ ستّة قرون، هذه الصّفة تفرض عليكم واجب منحنا أمثلة في الخلق والعدالة. نحن نقبل مع الاعتراف بكلّ الدروس التي تمنحونها لنا لأجل السّير في هذا المحفل معكم لازدهار الشعوب الفرنسيّة والإسلامية.(..) لقد احتججنا في 1884، ضدّ تضييق الحقوق غير العادلة والتي سبق وأن منحها لنا القانون والتي تتمثّل في المشاركة في انتخاب البلدية ومندوبي مجلس الشيوخ. هل هناك خطر في أن نأخذ نصيبا في انتخاب العمدة ومساعديه؟ حسب رأيي لا يوجد لا في هذا الانتخاب، ولا في الذي يتعلّق بمندوبي مجلس الشيوخ. هذا الخطر يمكن أن يكون فقط في نفوس الذين لهم مصلحة في زرع وانتشار دائم للانقسام ما بين فرنسي ومسلم"[2].

يذكر أيضا شارل روبير أجيرون (Charles Robert Ageron) ضمن هذا السياق بخصوص الإصلاحات التي مسّت النظام البلدي، ومسألة تمثيل الجزائريين المسلمين؛ بأن البلديات كاملة الصلاحيات "كانت تمتلك بالفعل هيئة انتخابية صغيرة، تم توسيعها فقط، ولكن في البلديات المختلطة حيث عاشت الغالبية العظمى من السكان الأصليين، كانت بدعة. ومع ذلك، فإن هذا الحق الانتخابي، لا يسري إلا على مجالس الدوار (الجماعة) والذي لم يكن له أثر يذكر"[3].

وبدوره يرى الدكتور بن العربي(Ben Larbey) المستشار العام لمدينة الجزائر بأنّ:"**تمثيل الأهالي في الواقع صغير جدّا" كما انه يريد أن "يأخذ العرب قسما من مختلف الانتخابات السياسية، التشريعية، البرلمانية وبأن يتم إرسال وفد إسلامي إلى باريس بالقرب من حكومة الجمهوريّة**"[4].

---

[1] Auguste Verrier, op.cit, p 294.

[2] Hubertine Auclert , **Les femmes arabes en Algérie**, pp10-11-12.

[3] Ageron Charles-Robert, "Une politique algérienne libérale sous la IIIe République (1912-1919"), **Revue d'histoire moderne et contemporaine,** tome 6, n°2, Avril-juin 1959, , p114.

[4] Hubertine Auclert , **op.cit**, p12.

فهؤلاء الجزائريون المسلمون لا يُسمح لهم إلا بالقيام بوظائف الشرطة والأمن تجاه إخوانهم في الدين (المسلمين). أما بخصوص الحالة المدنية فهي موجودة فقط بالنسبة لهم إلا فيما يتعلق بالمواليد والوفيات ولكن ليس من أجل الزيجات حيث يحتفظ المسلمون بقانونهم المدني الخاص[1].

إن التغييرات التي أدخلت على التنظيم الإداري في الجزائر سنة 1868 والتي أصبحت تهدد زعماء الأهالي الكبار قد دفعت بأغلبهم إلى تقديم استقالتهم أو طلب الترخيص للهجرة إلى البلاد الإسلامية[2].

وسواء أكان النظام عسكريا أم مدنيا، معتمدا على القيادات الأهلية والمكاتب العربية أو الحكم المباشر بواسطة البلديات المختلطة والمتصرفين العسكريين في جنوب البلاد، فالذي لا يختلف في هذه القاعدة، هو أنه نظام عنصري قائم على التمييز بين الأهلي والأوروبي بين المستعمر والمستعمر، وأنه نظام استبدادي لا مجال فيه للحرية والانتخاب وتقرير المصير بالنسبة للجزائريين[3].

3-مظاهر التمييز في الخدمات العامة:

3.1-التعليم:

إلى غاية 31 ديسمبر1881 كان هناك في الجزائر بالمقاطعات الثلاثة؛ 775 مدرسة عموميّة و 141 مدرسة حرّة ؛ وهكذا في المجموع 916 مدرسة ابتدائيّة. و من 31 ديسمبر 1881 إلى 31 ديسمبر 1884 ارتفع عدد المدارس الابتدائيّة بواقع 130 مدرسة ابتدائية(14 مدرسة خلال 1882 و 116 مدرسة خلال سنتي 1883 و 1884 في إطار تطبيق مرسوم 13 فيفري 1883 ؛ أمّا المتعلقة بالمدارس لابتدائية الحرّة فارتفعت بواقع 10 مدارس حرّة خلال نفس الفترة[4] .

يبدو أنّ نصيب الجزائريين المسلمين كان ضعيفا من هذا الارتفاع في عدد المدارس الابتدائية خلال هذه الفترة؛ بدليل أن عدد المدارس الابتدائية المخصصة لهم كانت 21 مدرسة من مجموع المدارس الابتدائية التي بلغت 789 سنة 1882. وفي وأصبحت 31 مدرسة من 905 مدرسة سنة 1884 [5].

---

[1] Ancier Pierre (Capitaine), **op.cit**, p36.

[2] أجيرون شارل روبير ، مرجع سابق، ص15.

[3] أبو القاسم سعد الله، **خلاصة تاريخ الجزائر . المقاومة والتحرير1830-1962**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2007، ص 72.

[4] Gouvernement Général Civil de l'Algérie, **Statistique général de l'Algérie années 1882 à 1884 ,** imprimerie de l'association ouvrière, Alger, sans date, p243.

[5] ibid , p245.

لقد امتاز خطاب السلطة الاستعمارية في الجزائر في الواقع؛بالتحيّز لصالح المعمّرين، من ذلك بذلهم جهودا كبيرة لفتح جامعة في الجزائر العاصمة لأبنائهم "من دون السماح بشكل عادل لأبناء الجزائر أن يمارسوا تعليمهم العالي"[1].

حسب " ليروي بوليو(Leroy-Beaulieu)، فانّ الميزانية الاستعمارية في الجزائر كانت في حدود 27 أو 28 مليون فرنك، لكن تعليم الجزائريين المسلمين لم يستفيد سوى من 74.000 فرنك[2].

ولإظهار عدم عدالة اللجان البلدية في البلديات المختلطة، نأخذ على سبيل المثال تيزي وزو؛ والتي عدد الجزائريين بها هو 27.866 ساكن والفرنسيين 1129 . فقيمة المبالغ المالية من الميزانيّة المقدّمة من طرفهم بها هي 220.000 فرنك والتي تمثّل أكثر من 10/9؛ في حين أنّ المعمرين يصرفونها تقريبا فقط لمنافعهم، حيث فتحوا أربعة مدارس، في حين أنّ أطفال الجزائريين الذين يعدّون 27.865 ساكن لم تفتح لهم سوى مدرسة واحدة[3].

2.3-الخدمات الصحية:

تتمثل مصاريف ميزانيّة البلديات المختلطة في مجالات عديدة ومتنوعة من ذلك "المصاريف العامة الإدارية، مصاريف الشرطة، البناء والصّيانة للمباني البلديّة، مصاريف التعليم الابتدائي والرّعاية العموميّة، المصاريف الخاصّة بالإدارة العليا، أعمال فتح وصيانة الطرق المحلّيّة والرّيفيّة، وأخيرا الأشغال المختلفة"[4].

حسب كاتب فرنسي مجهول ضمن كتابه المعنون بـ"البلديات المختلطة وإدارة الأهالي في الجزائر"؛ فانه بخصوص نفقات الرعاية العموميّة والتي تشمل مجالات متنوعة فانّه "**ليس للأهالي في العادة قسما كبيرا من توزيعات الإغاثة والتوزيعات المجّانيّة للأدوية، "لأنّ المعمرين في المراكز الجديدة يستنزفون بسرعة بمفردهم لمصلحتهم أرصدة الإغاثة ومخزون الصيدليّة البلديّة. مع أن هذه المصاريف ليست إلا شيء قليل جدّا في الميزانيّة 0.20% في معظمها. إن هذا ينطبق أيضا على نفقات الأطفال**

---

[1] حميدة عميراوي، **فواصل في الفكروالتاريخ**، دار البعث ، قسنطينة،2002،ص 102.

[2] Bordier.A (Dr), **La colonisation scientifique et les colonies Françaises,** Typographie Paul Schmidt, Paris, 1884, p190.

[3] Anonyme, **comment organiser l'Afrique du nord,** op.cit , pp16-17.

[4] Anonyme, **Les communes mixte et le gouvernement des indigènes en Algérie**, Augustin Challamel, éditeur**,** Librairie Maritime et Coloniale**,** Paris, 1897, p37.

المسعفين(assistés)، فالأهالي ليس لهم ولا نصيب فيها مع أنّه لا يوجد في البلديات المختلطة أطفال أهالي مسعفين؛ وبالنسبة لمصاريف المجانين أو المختلّين عقليا فهي محدودة جدّا"[1].

إن هذا الإهمال والتحايل في النفقات الصحية على الأهالي المسلمين، قد جعلت الدكتور بورديي (Bordier) يقر بأنه وفق لاحصائيات سنة 1882 كانت : "**وفيات الأطفال تصل بالنسبة للأهالي نسبة مخيفة: إنها 50 لـ 100 في العام الأوّل من الحياة، في حين مقارنة بفرنسا ، أين نحن نشكو لأنّ معدّلها كبير، هي 20 لـ 100 وعند الفرنسيين في الجزائر: هي 22 لـ 100**"[2].

لا يشارك حسب هذا الأخير؛ الأهالي المسلمين في البلديات المختلطة بالطّبع إلا بصفة محدودة جدّا بالنّظر لعدد السكان الكبير في الإسعافات الطبيّة المجانيّة. فهذه المساعدات لا تقدم لهم بشكل عام إلا في حالة العلاج المتقدّم في المرتبط بحوادث أو وباء، فالسكان الأهالي المسلمين هنا ككل "**مأخوذين ككتلة في قائمة المعوزين المؤهلين للمساعدات الطبيّة: هذا التأهيل يبقى في الورق**". إن طبيب الاستعمار، وخاصّة طبيب المعمرين في الواقع، لم نلاحظه غالبا يذهب مسافة 30 أو 40 كلم، إلى دوّار لأهلي مسلم بطلب منه لكونه مسجّل في قائمة المعوزين. لو كلّ الأهالي المعوزين طالبوا بالعلاجات المجّانيّة، لكانت الإدارة ملزمة بمضاعفة عدد أطباء الاستعمار[3].

أما فيما يتعلق بمصاريف الاستشفاء "والتي تشكّل تكاليف باهظة لميزانيّة البلديّة، فهي تستغل بشكل كبير جدّا للأوروبيين مقارنة بالأهالي". بإمكاننا هنا أن نكتشف وضعيّة الاستشفاء من خلال أوراق أيام الاستشفاء في البلديات المختلطة. فلا نجد إلا واحد أو اثنان من الأهالي المسلمين، فهؤلاء هم الذين يتحمّلون القسم الأكبر من مصاريف الاستشفاء، ففي الميزانيّة البلدية فالمصاريف تحسب على أساس مجموع الموارد والتي في مجموعها يدفعها الأهالي المسلمين، وهم أيضا يغذّون ميزانيّة الدولة ويتحمّلون القسم الأكبر للمصاريف من خلال 6 سنتيمات إضافية على الضريبة العربيّة. يجب أن نظيف لنكون عادلين؛ أنّه منذ مدّة قليلة فالحاكم السيّد كامبون(Cambon) قد أنشأ اثنان أو ثلاثة مستشفيات للأهالي المسلمين[4].

---

[1] Ibid, pp 40-41.

[2] Bordier.A (Dr), op.cit , pp180-181.

[3] Anonyme, **Les communes mixte et le gouvernement des indigènes en Algérie**, op.cit p41.

[4] Ibid, pp41-42.

3.3-القروض والأشغال والخدمات العامة:

في إطار نتائج تحقيق عن الاستعمار الرسمي في الجزائر لفترة (1871-1895)× يتحدث عن المصاريف العديدة للبلديات المختلطة وحاجتها المستمرة لدعم الإدارة المركزية واعتمادها بشكل كبير على ما يدفعه الأهالي المسلمين من ضرائب عربية، حيث يعلق قائلا: "تبلغ ميزانية هذه البلدية التي تضم 30 ناخبًا حوالي خمسين ألف فرنك؛ يتلقى العمدة تعويضات عالية إلى حد ما، كما أن إساءة استخدام تكاليف الموظفين أمر متكرر. من جانبها، تخاطب البلديات الحكومة العامة والدائرة (..)؛ تعيش الإدارات عمليًا فقط من خلال التخلي عن جزء من مداخيل المستعمرة (نصفها من الضرائب العربية) وتطلب أيضًا من الحكومة العامة". كما وصف لاحقا الطلبات المالية الملحة للبلديات المختلطة نظام من التسول الإداري. وستجبر تدريجياً على "أن تصبح أكثر التزاما وبعقلية تجارية"[1].

لقد امتدح كاتب مجهول؛ ما تقدمه إدارة البلديات المختلطة من اعتمادات لبناء الطرق والمسالك، رغم تناقضه مع نفسه بالقول أنها لخدمة المعمرين ومشاريع الاستعمار، غير أنه يستطرد لاحقا، للإشارة بأن الأهالي سينتفعون بها مستقبلا، حيث جاء في كلامه:" **وهناك مصاريف هامة والمتعلّقة بالطرق المحليّة أو الريفيّة، وفتح مسالك الاتّصال الذي هو الانجاز الرئيسي لاستعمارنا، ومسبقا فهذه المصاريف هي بالأساس خاصّة لمصلحة المعمّرين والهيمنة الفرنسية. فانجازات الاستعماريمكن القول أنّها تهم مستقبلا حتّى البلاد، وهي تلامس من جهة أخرى الأهالي والتي مصالحهم مرتبطة بالمستقبل، فان انجاز طرق يرفع قيمة ممتلكات الأهالي، وبسهّل تصريف سلعهم**"[2].

إن هذا الإطراء؛ يناقضه شهادة أحد وجوه المسلمين الجزائريين عن الموضوع. ففي مذكرة نشرت من طرف السيّد علي بن فكّار (Ali ben Fekar)، حول هجرة تلمسان، ذكر هذا الأخير بمعطيات تتعلق بعدم المساواة في المنافع في بلدية تلمسان والتي تتشكّل من 10.345 نسمة فرنسيين و 24.700 نسمة جزائريين مسلمين. "**فالأهالي يدفعون قسما قويا من الميزانية البلدية؛ مع ذلك ليس لديهم مسالك سيارة في الضواحي لزيارة مسجدي سيدي بومدين وسيدي حلوي (sidi Haloui) . الجوهرتين الرائعتين للفنّ العربي**".فهذه الروائع حسب الكاتب " **مخطئة لتواجدها في القرى الأهلية الخالصة. فلا ناخب فرنسي واحد يسكنها. لذا لم تأتي الفكرة للمجلس البلدي لخدمتها**"[3].

---

[1] M.de Peyerimhoff, **enquête sur les résultants de la colonisation officielle de 1871 à 1895 (rapport à monsieur Jonnar),** tome 1, imprimerie Torrent, Alger, 1906, p172.

[2] Anonyme, **Les communes mixte et le gouvernement des indigènes en Algérie**, op.cit, p42.

[3] Anonyme, **comment organiser l'Afrique du nord..**, op.cit, p9.

ضمن حديثنا عن الطرق السيارة ولكي نعرف مستوى الرفاهية لدى المعمرين؛ يجب التذكير بأنه؛ إلى غاية 1 أكتوبر من سنة 1911، اشترى المستوطنين في الجزائر 2974 سيارة والتي سعرها الإجمالي قدّر من طرف إحصاءات الجمارك بقيمة 28.508.000 فرنك. بمعنى أنّنا نعد في الجزائر سيارة لكلّ 247 أوروبي، في حين أنّ في فرنسا هو؛ سيارة واحدة لكلّ 615 ساكن[1].

أما مصاريف الأشغال ذات المنفعة البلدية الخالصة؛ فهي لا تتعدّى 3% من ميزانيّة البلديات "وهي لمصلحة الأوروبيين التي تبتلعها في جزئها الأكبر أيضا، والاثنين الهامين فيها هي القروض لانجاز (ينابيع وآبار وقنوات) والقروض للزراعات ، والتي تذهب بالتقريب بالكامل لحاجيات المباني البلدية ومراكز الاستعمار"[2].

ففي البلديات التي يوجد بها مراكز استعماريّة يكون استثنائيا دوما أن يتم الاهتمام للقيام بزراعات لأجل الجزائريين المسلمين، وصيانة آبارهم أو ينابيعهم أو تحسين مقابرهم، أو إعادة تأسيس أو تبييض قبابهم أو مبانيهم الدينيّة والدليل؛ أنه حسب الكاتب المجهول "**عندما يكون السكان الأهالي لديهم في قلبهم رغبة أعمال من هذا القبيل، يأخذون على عاتقهم ويقدّمون مثال للمعمّرين، من خلال انجازها بتكاليفهم ويخاطرون بإمكانية مساهماتهم الخاصّة، بدون أن يطالبوا ذلك من الإدارة**".

ومن خلال حديثة عن القروض والمساعدات المادية يذكر هذا الأخير:"بأنّ غالبيّة القروض في الزراعات، وتهيئة الماء...الخ والذي تذهب لحاجيات الأوروبيين، يتم تغذيتها من خلال منح؛ ونحن نعرف أنّ هذه المنح، والتي دائما حصريّا تمنح لمراكز الاستعمار، تأتي في قسمها الأكبر من الضريبة العربيّة"[3]

وكنتيجة لهذا الأمر غير المعقول في هذه البلديات المختلطة الذي ليس فيه عدالة ومساواة في التمثيل؛ فانّ:" **المصاريف البلدية، والتي تتعلق بمحاكم الصلح، ومراكز الأمن، والمدارس، والمنح المدرسية، مكاتب البريد والتلغراف، الطرق ذات المنفعة الجهوية (..) الينابيع، الأسواق، فالكولون يستأثرون بالقروض؛ في حين يعتبر الأهالي وكأنّ ليس لديهم أيّ حق من أيّ نوع** "[4].

---

[1] Ibid,, p15.

[2] Anonyme, **Les communes mixte et le gouvernement des indigènes en Algérie**, op.cit p44.

[3] Anonyme, **Les communes mixte et le gouvernement des indigènes en Algérie**, op.cit pp44-45.

[4] Anonyme, **comment organiser l'Afrique du nord..,** pp 8-9.

أما في بلدية ذراع بن خدّة أو ميرابو(Mirabeau) خلال الفترة الاستعمارية؛ والتي فيها 299 فرنسي يحكمون في 7957 أهلي. إن هذه البلدية ليس فقط لم تحض بمدرسة، بل أكثر من ذلك لما طلب المساعد زمايل (Zmail) الرخصة لفتح مدرسة على نفقة السكان الأهالي، فالبلدية عارضت لأنّها ترفض أن يكون هناك تعليم أهلي[1].

يستهجن كاتب مجهول ضمن موضوع معنون بـ "كيف ننظم إفريقيا الشمالية" سياسات الإدارة الاستعمارية المتواطئة مع الأوروبيين التي أفضت إلى التمييز الكبير بين المعمرين والأهالي المسلمين، حيث يرى بأنهم "من الناحية الرسمية يعدون مسلوبين في الحياة العمومية، كما أنّ هذه الامتيازات الممنوحة للكولون تجعل الإنصاف مستحيلا من طرف إدارتنا الإفريقية وهذا يجبرهم للتوافق ضدّ الأهالي، وهكذا فالإدارات تمارس تعتيما بواجب إعلام فرنسا، (..) منذ بضعة سنوات بالخصوص، انشغلوا بنشاط بمصالحهم الماديّة، مضاعفين في حدود إمكاناتهم أعمال الرعاية والاحتياط. لكن بما أنّهم مكلّفون بتطبيق نظام عنف مفروض على الأهالي بإشادة ثقيلة جدّا للمستوطنين، ليس بإمكانها فعل شيء آخر إلا تشكيل سلوكها حيث حاجة هذا النظام". فما كان يهم هذه الإدارة هي المسألة الأمنية مما جعلها تستعمل مختلف وسائل الرعب تجاه الأهالي المسلمين وتمنع أي نقاش كما أن هذا النظام يرى في نفسه كونه غير ملزم على تبرير سياسته من الناحية القانونية ولا أن يعتذر عنها[2].

ضمن هذه التجاوزات صرّح أحد المستشارين العامين في بجاية سنة 1900 بقوله:**"إن بعض رؤساء البلديات في المدن الصغيرة يبالغون؛ و انّي أعرف أحدهم يطالب الأهالي المسلمين الذين يقصدونه من أجل رخصة سفر، بالعمل يومين أو ثلاثة أيام في ملكيته"**[3].

لقد كان الكولون ينتفعون من الجزائريين المسلمين بسلب مدّخراتهم في صورة الضرائب العربية والسنتيمات الإضافية؛ في الوقت الذي يبذّرون فيه أموالا على حسابهم لأنّها ليست لهم وفق تعليق الكاتب الفرنسي المجهول؛ "**وإلا ما كانت ميزانية المجلس البلدي لتيزي وزو لم تمنح الموسيقى البلدية 1500 فرنك، أو 600 فرنك لطبلة (tambour)، 2000 فرنك سنويا لزينة المنتزهات"**[4].

ذكر شارل روبير أجيرون اعترافا لأحد رجالات السياسة، حول تجاوزات رؤساء البدايات تجاه الأهالي قائلا:"تزايدت الكراهية من الأهالي الجزائريين مباشرة بسبب تلك التصرّفات أللأخلاقية، ولذلك ما يبرّره

---

[1] Ibid p9.

[2] Ibid, p11.

[3] أجرون شارل روبير، **تاريخ الجزائر المعاصرة " من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954"**، المجلّد الثاني ، ترجمة: جمال فطيمي وآخرون، شركة دار الأمة، الجزائر، ط1، 2008. ص308.

[4] Anonyme, **comment organiser l'Afrique du nord..**, p17.

لأنّ ثمار الظلم كالحنظل". كما يرى أيضا بأنّ "رؤساء البلديات لا يعيرون أدنى اهتمام لإدارة المسلمين، حتّى وان كانت النّزاهة من شيمتهم.(..) لقد كانت الإدارة الجزائرية العليا تعترض دوما وتؤكد عدم كفاءة رؤساء البلديات وانحياز المجالس البلدية في إدارة الدواوير"[1].

-خاتمة:

لقد كانت السلطة الاستعمارية تعتبر الشعب الجزائري مجرّد ملكية حصلت عليها من خلال الغزو والاحتلال الفرنسي للبلاد، وبالتالي لا حق لهم في المطالبة بالحقوق والمساواة مع الأوروبيين في الجزائر، وبما أنّهم مغلوبين، عليهم أن يخضعوا لسلطات الاحتلال وقوانينه. لذا الفجوة بين المعمرين والمسلمين الجزائريين كبيرة؛ نتاج سياسة تمييزية واضحة طبقت على الجزائريين المسلمين، سعيا من الوافدين الجدد للاستمتاع والانفراد بخيرات البلاد وخدماتها على حساب العنصر الجزائر المسلم.

وكانت البلديات المختلطة من صورها البشعة التي صادرت حقهم في التمثيل العادل، وحرمتهم من مختلف الخدمات والمنافع، في الوقت الذي استنزفت فيه مواردهم لصالح أقلية فرنسية دخيلة. وهذا ما انعكس على الفوارق بين الطرفين في مختلف المجالات السياسية والتشريعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

قائمة المراجع:

1-أجرون شارل روبير، **تاريخ الجزائر المعاصرة " من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954 "**، المجلّد الثاني، ترجمة، جمال فطيمي وآخرون، شركة دار الأمة، الجزائر، ط1، 2008.

2-أجرون شارل روبير، **الجزائريون المسلمون وفرنسا(1871-1919)**، الجزء الأول، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007،

3-بوعزيز يحي ، **السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830-1954)**، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 1991.

4-سعد الله أبو القاسم، **خلاصة تاريخ الجزائر- المقاومة والتحرير1830-1962-**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2007.

5- عميراوي حميدة ، **فواصل في الفكر والتاريخ**، دار البعث ، قسنطينة،2002

[1] أجرون شارل روبير، **تاريخ الجزائر المعاصرة " من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954 "**، مرجع سابق، ص309.

6-مقلاتي عبد الله ، **المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1954**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص 119.

7-Auclert Hubertine, **Les femmes arabes en Algérie**, imprimerie L.Sery, Issoudun, 1900.

8-Ageron Charles-Robert, "Une politique algérienne libérale sous la IIIe République (1912-1919"), **Revue d'histoire moderne et contemporaine,** tome 6, n°2, Avril-juin 1959. pp. 121-151; Fichier pdf généré le 09/04/2018

9-Anonyme, **comment organiser l'Afrique du nord,** Articles du temps et de la revue indigène, imprimerie nouvelle, Thouars, 1912.

10-Anonyme, **Les communes mixte et le gouvernement des indigènes en Algérie**, Augustin Challamel, éditeur**,** Librairie Maritime et Coloniale**,** Paris, 1897.

11-Ancier Pierre (Capitaine), **La Conscription des indigènes d'Algérie et l'organisation militaire de la France**, librairie militaire R.Chapilot et C^{le}, Paris, 1910**.**

12-Bordier Arthur (Dr), **La colonisation scientifique et les colonies Françaises,** Typographie Paul Schmidt, Paris, 1884.

13-de Peyerimhoff. M , **enquête sur les résultants de la colonisation officielle de 1871 à 1895 (rapport à monsieur Jonnar),** tome 1, imprimerie Torrent, Alger, 1906, p172.

14-Mussard Christine , "réinventer la commune? Genèse de la commune mixte, une structure administrative inédite dans l'Algérie coloniale", Centre d'histoire de Sciences Politique, **histoire @ politique**, 2015, n° 27, pages 93-108.consulter le 25/10/2020. https://www.cairn.info/revue-histoire-politique-2015-3-page-93.htm. consulter le 25/10/2020.

15-Tilloy René, **le régime municipale en Algérie étude sur l'organisation actuelle**, imprimerie administrative Gojosso, Alger, 1897.

16-Verrier Auguste **, Droit français: de la Circonscription et du nom des communes. Étude sur le titre 1er de la loi municipale du 5 avril 1884**. Thèse pour le doctorat soutenue le 19 juin 1893**,** Faculté de Droit de Lyon, Typographie et lithographie E.Nicolas, Lyon, **1893.**

17-Vialatte Paul , **Des impôts directs en Algérie et principalement dans la province de Constantine**, imprimerie de L.Marle, Constantine, 1879.